دور سياسة الجوار الأوروبية في تفعيل الحوار الأورومتوسطي

The role of the European Neighborhood Policy in the reinforcement of the Euro-Mediterranean dialogue

د. بن عمر عواج[1]، ط/د. صوار مختاري[2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، benamar.aouedj@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (الجزائر)، souarmokhtaria@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020-10-21 **تاريخ القبول:** 2021-08-04 **تاريخ النشر:** 2021-08-07

ملخص:

تعد سياسة الجوار الأوروبي إحدى الصيغ الأوروبية التي تبلورت وفق التصور الأوروبي من أجل دعم وتعزيز الهدف الأساسي للشراكة الأورو-متوسطية، القائم على دعم الاستقرار والأمن المتوسطي في ظل الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة بما فيها الديمقراطية، سيادة القانون، الحكم الراشد، احترام حقوق الانسان. تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة فاصلة في تحديد طبيعة العلاقات ما بين ضفتي المتوسط، حيث دفعت إلى استبدال مفاهيم الصراع والهيمنة بمفاهيم الشراكة والتقارب والحوار من أجل إقامة منطقة رخاء متبادل بين الشمال والجنوب

الكلمات المفتاحية: الفكرة الأورومتوسطية؛ دول الضفة الجنوبية للمتوسط؛ المجموعة الأوروبية؛ الشراكة والحوار الأورو-متوسطي؛ سياسة الجوار الأوروبي.

Abstract :

The European Neighbourhood Policy is one of the European formulas that have been shaped according to the European vision in order to support and strengthen the basic goal of the Euro-Mediterranean Partnership, which is based on supporting Mediterranean stability and security in the light of mutual commitment to common values, including democracy, Supremacy of Law, good governance and respect of human rights.The post-Cold War period is considered a watershed stage in defining the nature of relations between the two shores of the Mediterranean.

Keywords: the Euro-Mediterranean idea; Countries of the southern shore of the Mediterranean; European Community; Euro-Mediterranean Partnership and Dialogue; European Neighborhood Policy.

المؤلف المرسل: د. بن عمر عواج، **الإيميل**: benamar.aouedj@univ-tlemcen.dz

دور سياسة الجوار الأوروبية في تفعيل الحوار الأورومتوسطي

1– مقدمة:

ارتبطت جذور الفكرة المتوسطية بالسيرورة التاريخية للعلاقات الدولية المتوسطية، إذ أضحى البحر المتوسط بالتدرج يمثل منظومة قائمة بذاتها بفعل التقاء وتفاعل الفاعلين الدوليين، ففي عام 1920 كتب "ألفريد ماهان" أنّ: "البحر المتوسّط سيكون ملكا لسيد واحد، وسيسقط في هيمنة قوة مسيطرة تنمّي خصائصه في كل المجالات، أو تجعله مسرحا لصراع دائم" (Ravenel, 1992, p. 28)، حيث أثّرت التفاعلات التاريخية الدولية بشكل فعلي على المنظومة المتوسطية بداية من الاكتشافات الجغرافية مرورا بالهيمنة التجارية في القرن السادس عشر ميلادي، وما ترتّب عنها من آثار استعمارية في القرن السابع عشر ميلادي، ثم عصر الاستيطان الأوروبي والنظام الدولي القديم في القرن التاسع عشر، وصولا إلى عصر الإمبريالية والصراعات الدولية في القرن العشرين، وامتدادا إلى عصر العولمة، وقد ساهم ذلك في التّأسيس لما يعرف بالظاهرة المتوسطية من خلال بروز مجموعة جيوسياسية مميّزة على الصّعيد العالمي، شكّلت مركز احتكاك تاريخي بين الحضارات.

إن مشروع الفكرة المتوسطية المطروح يعود للأطر التاريخية والفكرية لنظرية "فرناند بروديل" حول "المتوسطية والعالم المتوسطي"ـ في عهد حكم "فيليب الثاني" عام 1972ـ والذي توصّل لوجود عالم متوسطي بإطاره الجيو–حضاري الذي جرت وتجري فيه وداخله علاقات تبادل وصدام حضارات وثقافات وأديان، وتدافع استراتيجيات وسياسات اقتصادية وحركات سكّانية (سيار، 1997، صفحة 112).

وقد اعتبر "مورتون كابلان" أنّ مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم على المنطقة المحيطة بالبحر المتوسط، إذ يحتوي الرّبع الشمالي منها (أوروبا الغربية) على تركيز القوة البشرية المعاصرة والتي تقارب مثيلتها في الولايات المتّحدة الأمريكية، ويمتلك الرّبع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة مصادر واسعة ورخيصة للطاقة، ويعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضرورة للصّحة الاقتصادية والسياسية للرّبع الشمالي الغربي، وقد حان الوقت لأن نبدأ بالتفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع

خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة، لها ميزات التنافس على الموارد ولديها الحوافز على إيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد اتّساعا، بدلا من النظر إليه ككتلة من الماء تفصل مساحات واسعة من الأرض بكل من أوروبا وإفريقيا وآسيا.

جاءت تلك التكتلات استجابة للعديد من المطالب ذات الطّابع المشترك ضمن الحوار الحضاري، فالتحرّك الأوروبي نحو البحر المتوسط احتكم لمجموعة من الضوابط الثقافية والحضارية في مواجهة مجموعة من التحدّيات منها التحدّيات الاجتماعية كتنامي ظاهرة الهجرة السرية، والتحدّيات الأمنية كالإرهاب العابر للحدود و الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، تبييض الأموال وتجارة المخدّرات، والتحدّيات البيئية وندرة المياه الصالحة للشرب، والتحدّيات الخارجية المتمثلة في المنافسة الأمريكية والصينية في المنطقة ، ممّا دفع دول الاتحاد الأوروبي نحو البحث عن صيغ وآليات جديدة مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط تكون كفيلة بتحقيق التعاون والشّراكة حاملة بين طياتها مشاريع ذات طابع أمني وسياسي واقتصادي، تسعى لتعزيز الأمن والاستقرار الأوروبي وخدمة أجندات أوروبية محدّدة، وتجسّدت في البداية في شكل علاقات ثنائية ثم تطورت لما يعرف بالشّراكة الأورو-متوسطية المجسّدة في مسار برشلونة، امتدادا إلى ما يعرف بسياسة الجوار الأوروبية، ثم التوجّه فيما بعد نحو تأسيس الإتحاد من أجل المتوسط.

تعتبر سياسة الجوار الأوروبية من بين أهم السياسات الأوروبية التي لعبت دورا في تفعيل الشّراكة والحوار الأورو- متوسطيان بشكل جديد وشامل، وقد أخذت في الحسبان كل الأبعاد الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلّا أنّ البعد الأمني يظلّ يتصدّر أولويات الشّراكة في إطار هذه السياسة، وذلك لأنّ تطور طبيعة الأمن الأوروبي يظهر بشكل جلي في جوهر السياسة الأوروبية للجوار التي ركّزت على ضبط الآثار السلبية للجوار الأوروبي، من خلال التحكم في التّهديدات الأمنية الجديدة الصادرة منه، كما تراعي هذه السياسة في مضمون اتفاقيات التّعاون خصوصيات وانشغالات كل دول الجوار بشكل يحقق الازدهار والاستقرار للجميع.

ولعلّ التصور القائم لدينا ينطلق من الأهداف المتوخّاة من هذه الدراسة والمتمثلة في البحث عن جذور الفكرة المتوسطية، التي مهدت إلى تأسيس سياسة متوسطية شاملة ترجمت في مجموعة من المشاريع المتوسطية التي احتكم إليها التحرّك الأوروبي في المتوسط منذ ستّينات القرن الماضي إلى غاية سنة 2011 تاريخ تفعيل سياسة الجوار الأوروبية من جديد، وتحليل أهمية الشّراكة و الحوار الأورو- متوسطي في الأجندة الأمنية والاقتصادية والسياسية والحضارية للاتحاد الأوروبي، وأهميتهما بالنسبة لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

بناءا على ما سبق طرحه، تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

2. المتوسط والفكرة الأورو-متوسطية:

1.2 الخصائص الجيو-استراتيجية والحيوية للبحر الأبيض المتوسط:

شكّل البحر الأبيض المتوسط منذ القديم ممرّا تجاريا ومعبرا للعديد من الحضارات المتعاقبة على المنطقة بدء من الحضارة الفرعونية وحضارة بلاد ما بين النهرين، فالإغريق، الفينيقيين، الرّومان و المسلمين، كما كان شاهدا على تأسيس الفينيقيين لحضارة بمنأى عن موطنهم الأصلي وإرسائهم لمدن خالدة جسّدت الوحدة الاقتصادية للمتوسط، في حين اعتبر الرّومان المتوسط بحرهم، أمّا الديانة المسيحية فقد ظلّت الديانة السّائدة لقرون إلى غاية القرن السابع ميلادي والثامن أين بدأ الإسلام بالانتشار، حيث أصبح المتوسط بحر التقاء الأديان ومكانا لصعود حضارتين مختلفتين ، ثمّ تحوّل فيما بعد ليصبح بحر الإمبراطورية العثمانية، واستمر الوضع لغاية عودة نمو وتسابق القوى الكبرى لما بعد التحالف الأوروبي، وتحوّله إلى محور التحوّلات العالمية والحركات التحرّرية (قلواز، 2016، الصفحات 62-63)، وقد ظلّ المتوسط طيلة قرون مسرحا للصّراع ما بين الضفّتين الشمالية والجنوبية الأمر الذي أفرز مجموعة من الخصائص التي حدّدت الاتّجاهات الرئيسية للعلاقة ما بين الضفّتين، وتميزها بطابع تبعي وصراعي، وهو ما أسّس في الأخير لما أسماه "إيف لاكوست "بالظاهرة المتوسطية (قلواز، 2016، صفحة 64).

تأتي تسمية المتوسط من كونه يقع وسط الأرض التي تحيط به من الجهات الأربع: "أوروبا" من الشمال، و"آسيا" من الشّرق، و"إفريقيا" من الجنوب، أمّا من الغرب فيربط مضيق "جبل طارق" البحر

الأبيض المتوسط بالمحيط الأطلسي، ويربط مضيق "الدردنيل" البحر الأبيض المتوسط ببحر "مرمرة" و"البوسفور" و"البحر الأسود"، وفي الجنوب الشرقي تفصل قناة "السويس" المتوسط عن "البحر الأحمر"، أمّا مساحة البحر الأبيض المتوسط فتبلغ حوالي 2.510.000 كيلومتر مربع، وتتميز أذرع المتوسط بالكبر إلى درجة أنّ كل ذرع يمكن أن يشكّل بحرا، وتتمثل هذه الأذرع في "البحر الأدرياتيكي"، وبحر "إيجه"، و"البحر الأيّوني"، وبحر "التيراني"، أمّا طول المتوسط فيصل إلى 3540 كيلومتر يمتد من مضيق "جبل طارق" إلى مدينة "الإسكندرونة" في "تركيا"، وأقصى عرض للمتوسط يصل إلى 1600 كيلومتر يمتد من "ليبيا" إلى "كرواتيا" (المخادمي، 2010، صفحة 16).

تخترق الكثير من الخلجان ساحل البحر الأبيض المتوسط فيشمل الكثير من أشباه الجزر الكبرى، إذ تعتبر جزيرة "صقلية" أكبر جزر المتوسط إذ تبلغ مساحتها 25.708 كيلومتر مربّع، أمّا الجزر الكبرى الأخرى فترتيبها من الأكبر للأصغر: "سردينيا" "قبرص"، "كورسيكا"، "كريت"، أمّا مياه المتوسط فتأتي من "المحيط الأطلسي" ومن "البحر الأسود"، وتصبّ فيه عدّة أنهار كبرى تشمل نهر "إيبرو" الإسباني، ونهر "النيل"، نهر "البو" الإيطالي، ونهر "الرون" الفرنسي (المخادمي، 2010، الصفحات 17-21).

تحدّثت الباحثة "إيلين لابسيون" عن أهمية المتوسط في قولها: "أن معظم الناس يفكرون في البحر المتوسط ككتلة من الماء تفصل بين مساحات الأرض الواسعة لكل من أوروبا، إفريقيا، وآسيا، وأنّه بحر تحيط به دول ذات هويات ومصالح مختلفة تماما...، وقد جاء الوقت لأن نبدأ بالتفكير في البحر المتوسط كمنطقة لها وضع خاص، كوحدة جغرافية تربط الدول باهتمامات مشتركة لها ميزات التنافس على الموارد، ولديها الحوافز لإيجاد حلول مشتركة لمشكلاتها التي تزداد اتساعا" (السيد، 1998، صفحة 97).

يظهر المتوسط كفضاء حيوي حيث نجد فيه "المغرب" حارسا على مضيق "جبل طارق"، بينما تهمين "الجزائر" بسواحلها على الممرّات البحرية نحو مضيق "صيقلية"، بينما تحرس "ليبيا" من خلال مجالها الحيوي جزء كبير من السواحل الشمالية الممتدّة من "إيطاليا" إلى "اليونان"، وفي القطاع الشرقي يعتبر الشرق الأوسط الحلقة الاستراتيجية الثانية إذ بالإضافة إلى الأهمية الاقتصادية لموارده النفطية، يشكّل إلى جانب قناة "السويس" منطقة استراتيجية هامة كمنفذ للمحيط الهندي، وقد ساهمت حرب الخليج (1990-1991) في توسيع المجال الاستراتيجي للشرق الأوسط إلى آسيا الوسطى، أمّا الجهة الغربية للبحر المتوسط فقد شهدت تصنيفا جديدا مع نهاية الحرب الباردة، حيث حرصت دول أوروبا الغربية على ملء الفراغ الذي خلّفه الانسحاب الاستراتيجي السوفياتي، من خلال بناء جسور إستراتيجية أمنية مع

منطقة المغرب العربي التي كانت تشكو دولها من هامشيتها في العلاقات المتوسطية، إذ بدء مركزها السياسي والعسكري والاقتصادي يتعزز بتزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، ممّا أعطى لها بعدا تنافسيا للقوى الدولية من أجل السيطرة على البحر المتوسط (عليلي، 2002، الصفحات 43-44).

التقسيم الاستراتيجي الجديد لما بعد الحرب الباردة تحوّل من تكريس تقسيم المجال الحيوي للمنطقة المتوسطية وفق قاعدة شرق ـ غرب، إلى تقسيمه وفق لرهانات ومؤشّرات صراعية بين الشمال والجنوب، فالتوازن الاستراتيجي الذي فرضته البحرية الحربية السوفياتية على الأسطول السّادس الأمريكي خلال الحرب الباردة كان قد جعل من المتوسط ممرّا مغلقا ومستقرا، لكن المعطيات الاستراتيجية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة فتحت مجالا أوسع للقوى الدولية سيما "الولايات المتحدة الأمريكية" التي شجّعها حسمها لحرب الخليج الثانية على مباشرة مبادرات استراتيجية موسّعة مع دول الحوض المتوسط (السيد، 1998، صفحة 98).

2.2 أصل الفكرة الأورو–متوسطية:

جذور "**الفكرة المتوسطية**" ارتبطت بالسيرورة التاريخية للعلاقات الدولية المتوسطية، حيث أضحى المتوسط تدريجيا يمثّل منظومة قائمة بذاتها بفضل التقاء و تفاعل الفاعلين الدوليين، وأسّس لما يعرف بـ "**الظاهرة المتوسطية**" من خلال بروز مجموعة جيو–سياسية فريدة على الصّعيد العالمي تتقاطع مع مجموعات أوروبا، الأطلسي والعالم الإسلامي، حيث شكّل هذا الفضاء الجيو–سياسي مركز الاحتكاك التاريخي ما بين الحضارات، كما شكّل أيضا نقطة ارتكاز أساسية في الصّراع بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة، ممّا فرض على الدول الأوروبية الإسراع نحو بلورة مفاهيم ورؤى جديدة من أجل تأطير جديد للعلاقات في المتوسط في ظلّ انفلات القيادة العالمية من القوى الأوروبية لصالح الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومن هنا بدأت تتبلور الفكرة الأورومتوسطية في الأوساط السياسية والدبلوماسية (قلواز، 2016، صفحة 64).

يمكن القول أنّ مشروع "الفكرة المتوسطية" يعود للأطر التاريخية و الفكرية لنظرية "فرناند بروديل" حول" المتوسطية والعالم المتوسطي" في عهد حكم فليب الثاني عام 1972، والذي توصّل لوجود عالم

متوسطي بإطاره الجيو-حضاري الذي جرت وتجري داخله علاقات تبادل وصدام حضارات وثقافات وأديان، وتدافع استراتيجيات وسياسات اقتصادية وحركات سكانية (سيار، 1997، صفحة 112)

لقد تجلّت "الفكرة المتوسّطية" بوضوح من خلال تبنّي المجموعة الأوروبية لسياسة خاصة تجاه دول الحوض المتوسط سمّيت بـ "السياسة المتوسطية الشاملة" كمحاولة لاسترجاع مكانة أوروبا السياسية والدبلوماسية.

من جانب آخر فإن نهاية الحرب الباردة أدت إلى ظهور تطورات إقليمية ودولية انعكست نتائجها على المنطقة المتوسطية، حيث أضحت دول الضفة الجنوبية للمتوسط معنية بنهاية مرحلة توازن القوى بعد فقدانها للحليف الاستراتيجي السوفياتي وضرورة بحثها عن حليف جديد، وفي المقابل اتّجهت الدول الأوروبية نحو التكيّف بسرعة مع هذه المرحلة (مرحلة ما بعد الثنائية القطبية) عبر تحرّكها باتّجاه تلك الدول، والتّعامل معها عن طريق تبنّي رؤى واستراتيجيات جديدة تدرك جيدا التطورات الإقليمية في المنطقة والأوضاع الداخلية لدول الضفة الجنوبية للمتوسط.

3. الحوار الأورومتوسطي من حيث الأهمية والتطور:

1.3 أهمية الحوار الأورومتوسطي:

تتجلّى أهمية الحوار الأورومتوسطي في بحث دول الضفة الجنوبية عن صيغة للمشاركة في نظام دولي جديد والتكيف مع تحوّلاته، مقابل سعي الدول الأوروبية لاستغلال تلك التحوّلات والتوجّه نحو إقامة قطب أوروبي منافس لباقي الأقطاب عن طريق تجسيد الشّراكة الأورومتوسطية.

هذا وقد فرضت البيئة الدولية الجديدة على أوروبا طرح مجموعة من التساؤلات حول مستقبل المجموعة الأوروبية وحول التحدّيات والرهانات الاستراتيجية التي ستواجهها خصوصا في ظل انفراد "الولايات المتحدة الأمريكية" بالنظام الدولي الجديد، وبروز ظاهرة الإقليمية الجديدة وتأسيس المنظّمة العالمية للتجارة، ضف إلى ذلك المتغيرات الجديدة لعملية السّلام في الشرق الأوسط وتأسيس الاتحاد المغاربي، مع ظهور التكتل الإقليمي الأوروبي بعد معاهدة "ماستريخت" ومبادئ جماعة "كوبنهاغن" (قلواز، 2016، صفحة 68).

وكانت قد اتّجهت المجموعة الأوروبية نحو تبنّي أسلوب جديد في التّعامل مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط حديثة الاستقلال من الهيمنة الأوروبية، يقوم على مبدأ الخروج من مفهوم الحرب والهيمنة

الاستعمارية وتبنّي أسلوب أكثر ليونة وتحضّر يتجسّد في مفهوم التعاون، وربط تلك الدول في المرحلة الأولى باتفاقيات اقتصادية تفاضلية طيلة سنوات الستينات والسبعينات من القرن العشرين، تعهّد من خلالها الطرف الأوروبي بتقديم الدّعم المادي لتلك الدول في شكل قروض ومنح لمساعدتها في سعيها نحو تحقيق النهضة الاقتصادية والرّقي الاجتماعي (سايل، 2016، صفحة 3).

تعدّ الشّراكة الأورومتوسطية إحدى الحلقات السياسية، الاقتصادية، والاستراتيجية، والحضارية المهمّة للطرف الأوروبي، فمن ناحية هي تمثل امتدادا لتلك الاستراتيجيات التي اتّبعها الطرف الأوروبي تّجاه الضفة الجنوبية، ومن ناحية أخرى تعتبر إطارا جديدا للعلاقات الأورومتوسطية والذي يعبّر عن إدراك الجانب الأوروبي لتطورات البيئة الإقليمية في المتوسط، فالفائدة الكبرى التي تتوخاها أوروبا من مشروع الشّراكة الأورومتوسطية ذات أبعاد عميقة أكبر من مجرّد صيغة تعاون وشراكة، كما أنّ الشّراكة الأورومتوسطية توفر للطرف الأوروبي السيطرة على سوق كبرى يمكن أن تتوسّع لأكثر من مليار مستهلك، وبالتّالي ضمان سوق لمنتجاتها وتعزيز قدراتها التنافسية في مواجهة وإدارة الحوار مع التكتلّات الإقليمية الأخرى، بالإضافة إلى توسيع منطقة نفوذ المجموعة الأوروبية بالمنطقة المتوسطية، والارتقاء إلى مصاف القوى العالمية المهيمنة اقتصاديا، سياسيا، اجتماعيا وثقافيا، والوقوف أمام انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بمقدرات الشرق الأوسط، حيث يرى "الاتّحاد الأوروبي" أنّ هذه الشّراكة تسمح له بأن يلعب دورا فعّالا لتحقيق التّوازن مع الوجود الأمريكي في المنطقة (بلحسن، 2014، صفحة 164).

في المقابل لوحظ من طرف دول الضفة الجنوبية للمتوسط غياب أي تصور فردي أو جماعي لمشروع سياسي عقلاني صالح لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانعدام رؤى واستراتيجيات مستقبلية واضحة، لذلك كانت تنظر للشّراكة الأورومتوسطية على أنّها قد تكون السند السياسي والاقتصادي لها، خاصة بعد تفكّك الاتحاد السوفياتي والدخول لنظام دولي جديد تحكمه قوى ومتغيرات جديدة، إلاّ أنّ هذه المشاركة لم تقم على أسس ومنطلقات محدّدة وأهداف كبرى.

ومن جهة أخرى يظهر أنّ التحرّك الأوروبي نحو البحر المتوسط تحكمه الرؤية القائمة على أنّ المنطقة تمثّل مجموعة من التحدّيات الثقافية والحضارية المتمثّلة في تصاعد ظاهرة "الإسلاموفوبيا" ومحاولة بلورة لأطروحة "صدام الحضارات"، والتحدّيات الاجتماعية كتنامي ظاهرة الهجرة السرية والجريمة المنظّمة،

والتحدّيات الأمنية كالإرهاب العابر للحدود وتبييض الأموال وتجارة المخدرات، والتحدّيات البيئية كتلوث مياه المتوسّط وندرة المياه الصالحة للشرب، والمنافسة الأمريكية كأهم تحدّي خارجي، ومن ناحية أخرى يظهر التحرّك الأوروبي في المنطقة المتوسطية كمحاولة الترويج للمشروع الحضاري الغربي بقيمه الإنسانية والديمقراطية التحررية (المخادمي، 2010، صفحة 28).

2.3 تطور مسار الحوار الأورومتوسطي:

كانت أولى محاولات الطرف الأوروبي للربط المؤسّساتي مع دول المتوسط الجنوبية مع بداية ستينات القرن الماضي من خلال عقد اتفاقيات تجارية، وفي سنة 1972 وضعت المجموعة الأوروبية سياسة متوسطية شاملة ترجمت عبر عقد اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول، وتظلّ الاتفاقيات الموقّعة بين الاتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي لسنة 1976 الأكثر إلهاما للعلاقات القائمة بين الطرفين حاليا، غير أنّ الحوار الأورو-عربي خلال الفترة الممتدة من (1974-1992) لم يحقّق الأهداف المرجوّة منه نظرا لمحاولة الدول العربية استثماره في القضية الفلسطينية مقابل رغبة الدول الأوروبية ضمان استقرار أسواقها وتزويدها بالنفط وبالطاقة (بخوش، 2006، صفحة 123).

تمخّض عن انعقاد المنتدى المتوسطي الأوّل والثاني لسنة 1988 ولسنة 1989 على التوالي تشكيل خلية تفكير خلصت إلى تحويل المتوسط إلى منطقة "سلم وتعاون" في إطار المجموعة 5+4، والتي ضمّت كل من دول القوس اللاتيني (فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، البرتغال)، ودول المغرب العربي الخمسة، وتحولها إلى مجموعة 5+5 بعد انضمام "مالطا" سنة 1991، والملاحظ أنّ منتدى "الأمن والتعاون في المتوسّط" (مجموعة 5+5) كان قد نادى في سبعينيات القرن الماضي بقاعدة أنّ الأمن في أوروبا مرتبط بصفة مباشرة بالأمن في البحر المتوسط بكامله، وقد دافعت "إيطاليا" و"إسبانيا" عن هذه الرؤية، إلّا أنّه تمّ إجهاضها لتخوّف الدول الأوروبية من التورّط في الصّراع العربي الإسرائيلي وتحفّظ "فرنسا" من أيّ دور أمريكي في المنطقة (لبدو، 2015).

خلال الفترة الممتدّة بين سنة 1989-1990، بدأت اللّجنة الأوروبية الإعداد لحوصلة السياسة الأوروبية في المنطقة المتوسطية، وتقييمها للسياسة المتوسطية الشاملة، وبداية التحضير للإعلان عن سياسة متوسطية جديدة تقوم على أنّ القرب الجغرافي وكثافة العلاقات تجعل من استقرار الدول المتوسطية الثالثة ورفاهها عناصر أساسية لأمن المجموعة الأوروبية (سيار، 1997، صفحة 215).

كان قد أطلق المجلس الأوروبي برنامج "ميدا" في إطار تعاون جنوب-شمال، وهو عبارة عن برنامج للمساعدات المالية، يهدف إلى دعم إصلاح الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، موجه للدول الشريكة الإثنتا عشر (12)، من ذلك يعتبر "مسار برشلونة" الرؤية الجديدة للشراكة الأوروبية المتوسطية.

فالمنعطف الهام في العلاقات الأورومتوسطية كان في انعقاد المؤتمر الأوروبي-المتوسطي في 30/29 نوفمبر 1995 ببرشلونة الإسبانية ليضع أسس مجموعة إقليمية جديدة تقوم على إنشاء منطقة تبادل حر، وتعمل على ضمان الأمن والاستقرار في ضفتي المتوسط، وتدعو إلى الحوار سياسي وتنسيق المواقف، والتّعاون الاجتماعي والثقافي.

لم يمض على "إعلان برشلونة" سوى ثمانية سنوات ليعلن "الإتّحاد الأوروبي" عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة" في سنة 2003، والذي انبثقت عنه سياسة جديدة اتجاه دول جنوب وشرق المتوسط، حيث ارتبط ميلاد هذه السياسة بالظروف الإقليمية والدولية التي كانت سائدة آنذاك المتعلّقة بعملية توسيع "الاتحاد الأوروبي" وأحداث 2001/09/11، ومشروع الشرق الأوسط الكبير الذي فرضته "الولايات المتحدة الأمريكية "على الطرف الأوروبي في إطار الحلف الأطلسي (حسين، 2018، صفحة 194).

حيث أصدرت المفوضية الأوروبية في مارس 2003 وثيقة بعنوان "أوروبا الموسّعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والغرب"، وقد قدّم رئيس المفوضية السابق "رومانو برودي" عرضا لسياسة الجوار ووصف جيران "الاتحاد الأوروبي" بحلقة الأصدقاء، ولخّص السياسة بأنّها" كل شيء ما عدا المؤسسات" مغلقا بذلك باب الانضمام، وفاتحا أبواب الشّراكة، التّبادل والتّعاون (بشارة، 2010، الصفحات 182-183).

تنطوي السياسة الجديدة المنبثقة عن المشروع الأوروبي لسنة 2003 على مفهوم جديد في أدبيات الحوار المتوسطي ألا وهو مفهوم "الجوار" الذي يتضمن ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها، ويسعى لبناء علاقة تعاون وشراكة بين الأطراف المختلفة، وللإشارة فقد جاءت هذه السياسة في إطار الإستراتيجية الأوروبية للأمن من أجل التأكيد على التوجّه الأمني الأوروبي في بنائه لتصوراته الاستراتيجية فيما يخص

إدارة الحدود والتحكم في أمنها، وضبط حالات الانفلات الأمني التي تشهده دول جنوب وشرق المتوسط (بوكعومة، 2018، صفحة 322).

يمثّل تقييم "مسار برشلونة" وعملية "توسيع الاتحاد الأوروبي" إحدى المداخل الطبيعية نحو خلق توجّه جديد في الحوار الأورومتوسطي والتفصيل في العلاقة بين الطرف الأوروبي وجيرانه جنوب وشرق المتوسط، حيث حملت وثيقة "أوروبا الموسّعة والجوار" إطارا جديدا للعلاقات الأورو-متوسطية في أجندة "الاتحاد الأوروبي" ألا وهو مفهوم "الجوار"، بالإضافة إلى المطالبة بإعادة النظر في انضمام كل من "أوكرانيا"،"مالدوفيا"، و"روسيا البيضاء" للاتحاد الأوروبي، حيث تمّ الإعلان عن عملية توسيع الإتّحاد الأوروبي في 1 ماي 2004 لتشمل عشرة (10) أعضاء جدد منهم "قبرص"، "مالطا"، و"البلقان" والتي كانت طرفا في الشّراكة الأورومتوسطية، وفي 12 ماي من نفس السنة تمّ الإفصاح عن الوثيقة التّوجيهية من طرف اللّجنة الأوروبية تحت عنوان: "سياسة الجوار الأوروبي" التي حدّدت مبادئ وقضايا التّعاون الإقليمي، وحدّدت كذلك الجيران الجدد المعنيين بالسياسية الأوروبية الجديدة وهي عشرة (10) بلدان منها الجزائر، بالإضافة إلى 03 بلدان من شرق أوروبا: "بلاروسيا، مالدوفيا وأوكرانيا"، كما أوصت الوثيقة بإدماج ثلاث بلدان أخرى من جنوب القوقاز، هي: "أرمينيا، جورجياو أذربيجان (حسين، 2018، الصفحات 194-195).

إنّ سياسة الجوار الأوروبي تتعلق في مضمونها بعروض أمنية وسياسية، اقتصادية واجتماعية، حيث تستند لمواضيع الهجرة السرية وتبعية الطّاقة، مكافحة الإرهاب والحفاظ على الأسواق، ضمان تدفق السّلع ورؤوس الأموال، وإن كانت تلك المضامين لا تختلف عن ما جاءت به الشّراكة الأورومتوسطية إلاّ أنّه يمكن إضافة عنصرين هامين:

1/ أسلحة الدّمار الشامل؛

2/ تأمين الجوار الأوروبي: تأمين الأسواق لصرف المنتجات، وضمان موارد الطّاقة (الأمن الطّاقوي)، بالإضافة إلى الالتزام المتبادل بقيم الديمقراطية، سيادة القانون، الحكم الراشد وحقوق الإنسان.

3.3 العلاقة بين سياسة الجوار الأوروبية والشّراكة الأورومتوسطية والاتحاد من أجل المتوسط:

1/ سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأورومتوسطية:

دور سياسة الجوار الأوروبية في تفعيل الحوار الأورومتوسطي

يظلّ الفضاء المتوسطي أكثر الفضاءات تأثّرا بالتحوّلات الدولية، وكان من الطبيعي أن تتبنّى المجموعة الأوروبية نمطا من السياسات والآليات الجديدة، وتفعيلها بما يضمن تفادي وتجاوز العراقيل والنقائص التي واجهت مسار الشّراكة الأورومتوسطية، لذلك اتّجه "الاتحاد الأوروبي" بعد مرور عشر سنوات من إطلاق الشّراكة نحو تفعيل مبادرة سياسة الجوار الأوروبية، والتي أدرجت فيها الدول الشريكة في "مسار برشلونة"ـ في إطار عملية توسيع الإتّحاد الأوروبي ـ لتفادي وقوع تقسيمات لأوروبا، وقد جاءت سياسة الجوار لتكمّل ولتعزّز مسار برشلونة؛ إلّا أنّه هناك اختلافين رئيسين بين الشرّاكة الأورو–متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية يتمثلان في (مطاوع، 2009، صفحة 41):

الاختلاف الأول: إن كانت الشّراكة الأورومتوسطية جمعت بين دول مرتبطة جغرافيا، فإنّ سياسة الجوار الأوروبية تضمّ دول متباعدة جغرافيا ومختلفة في مصالحها الاقتصادية والسياسية.

الاختلاف الثّاني: سياسة الجوار تقوم على العلاقات الثنائية بالدرجة الأولى، في المقابل نجد أنّ الشّراكة الأورومتوسطية تقوم على التقارب الإقليمي، كما أنّ سياسة الجوار الأوروبية تشتمل على حوافز من أجل القبول بالشّروط التي تحتويها الاتفاقيات في إطار ما يعرف بـ "المشروطية الإيجابية" على خلاف الشّراكة الأورومتوسطية التي تنصّ على عقوبات مالية في حالة عدم احترام الاتفاقيات.

كلا السياستين تستندان لنفس الأهداف والمباديء العامّة، إلّا أنّهما يختلفان في كون سياسة الجوار الأوروبية تهتم لحد كبير بالجانب الأمني من أجل الإبقاء على السيطرة الأوروبية على منطقة المتوسط، ومن جهة أخرى يلاحظ أنّ الشّراكة الأورومتوسطية تقوم على العلاقات المتعدّدة الأطراف، أمّا سياسة الجوار الأوروبية فترتكز على العلاقات الثنائية، وعلى الدول المتوسطية لكي تنتمي إلى سياسة الجوار الأوروبية يجب أن تكون قد قامت أوّلا بإبرام اتفاقية شراكة.

2/ سياسة الجوار الأوروبية والاتحاد من أجل المتوسط.

بعد سنتين من مبادرة سياسة الجوار الأوروبية أطلق "الاتحاد الأوروبي" مبادرة جديدة هي "الاتحاد من أجل المتوسط" الذي طرح أوّلا كمشروع فرنسي تحت مسمّى " الاتحاد المتوسطي" عام 2007 خلال فترة حكم الرئيس الفرنسي السابق "ساركوزي"، سعيا منه لإعادة مكانة "فرنسا" الإقليمية وسط سلسلة المبادرات التي شهدتها المنطقة المتوسطية بداية من مشروع "الشرق الأوسط الأمريكي"و مبادرة

"إيزنستات" الموجّهة لدول المغرب العربي التي تشكّل إحدى مناطق النفوذ الإستراتيجي الفرنسي، ومن جهة أخرى مزاحمة التّواجد الألماني كقوة اقتصادية في المنطقة، إلّا أنّه وبعد معارضة الدول الأوروبية بقيادة "ألمانيا" للمشروع المتوسطي، تحوّلت تسميته رسميا خلال ـ قمّة "بروكسل" المنعقدة يومي 13-14 مارس 2008 ـ إلى "عملية برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"، وقد شكّل "الاتحاد من أجل المتوسط" وفق الإجماع الأوروبي تطويرا وتعزيزا لمسار برشلونة ونفسا جديدا للحوار الأورومتوسطي (بييرس، 2008، صفحة 138).

أمّا فيما يخصّ علاقة الاتحاد من أجل المتوسط بسياسة الجوار الأوروبية، فتظهر أولا في حرص المجموعة الأوروبية على أن يكون مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط" مكمّلا لآليات التّعاون الأوروبي المتوسطي سيما "مسار برشلونة" و"سياسة الجوار الأوروبية" وفق للأهداف المسطّرة في وثيقة "روما 2007"، ومن جهة أخرى يختلف عن سياسة الجوار من حيث المنهج المتّبع و من حيث طريقة العمل (بوكعومة، 2018، صفحة 346).

4. الخاتمة:

حدّدت سياسة الجوار الأوروبية كإطار جديد للحوار الأورومتوسطي تضمن تعزيز التوجّه الأمني الأوروبي في بنائه لتصوراته الاستراتيجية فيما يخصّ إدارة الحدود والتحكم في أمنها، بالإضافة إلى كونها إحدى أهم مخرجات عملية تقييم مسار برشلونة وإعادة التفصيل في العلاقة بين الطرف الأوروبي ودول الجوار، ولم تغفل سياسة الجوار الأوروبية عن معالجة قضايا ذات صلة بالبيئة والتغيّرات المناخية، ومحاربة الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظّمة عبر الوطنية، بالإضافة إلى تعزيز التّعاون المتعدّد الأطراف والتّعاون الثنائي لتحقيق التنمية والاستقرار، والأهم تركيز سياسة الجوار على موضوع الهجرة السرية وأزمة اللّاجئين، والأمن الطاقوي، والحفاظ على الأسواق وضمان تدفق السّلع ورؤوس الأموال، باختصار لم تخرج سياسة الجوار الأوروبية في جوهرها عن المضامين التي جاءت بها الشّراكة الأورومتوسطية (مسار برشلونة).

أمّا ما تعلق بالاتحاد من أجل المتوسط فقد أثار العديد من المشاكل فيما يخص تفعيله وتجسيد مشاريعه، وفي المقابل تظلّ "سياسة الجوار الأوروبية" المبادرة المعمول بها مع دول المتوسط نظر لتبنّيها منهجية العمل الثنائي، وسياسة المشروطية التحفيزية في تعاملها مع الدول جنوب المتوسط، وهذا ما يخدم

مصالح وأهداف "الاتحاد الأوروبي" الذي اتّجه نحو إعادة تفعيل سياسة الجوار الأوروبية من جديد عام 2011، والذي يمتد إلى غاية 2030.

5. قائمة المراجع:

bernard Ravenel .(1992) .mer commune, sécurité commune

Confluences Méditerranée .,*iremmo*.(02)

جميل سيار. (1997). *العولمة الجديدة و المجال الحيوي للشرق الأوسط: مفاهيم عصر قادم*. جامعة ميشغن – الولايات المتحدة الأمريكية: مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث والتوثيق.

خضر بشارة. (2010). *أوروبا من أجل المتوسط: من برشلونة إلى قمة باريس 1990-2008*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سارة نبيلة بلحسن. (جوان, 2014). العلاقات الأوروبية المتوسطية من التعاون إلى الشراكة. *مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي*(24).

سامية بييرس. (أكتوبر, 2008). الاتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو–متوسطية. *مجلة السياسة الدولية*(43).

سعيد سايل. (ديسمبر, 2016). العلاقات الأوروبية–المتوسطية في ظل التحولات السياسية الجديدة بالعالم العربي 2011-2015. *مجلة دراسات و أبحاث: المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، 08*(25).

سليمة بن حسين. (ديسمبر, 2018). مبررات التحول في موقف الجزائر من سياسة الجوار الأوروبية. *مجلة العلوم القانونية والسياسية، 9*(3).

فاطمة الزهراء لبدو. (21 03, 2015). *حوار 5+5: التحديات و الرهانات، الدراسات الدولية و الدبلوماسية*. تاريخ الاسترداد 15 01, 2020، من Errabika BDAL Wahid. Blogspot.com

محمد غربي، إبراهيم قلواز. (جانفي, 2016). العلاقات الأورو–متوسطية في ظل تحولات النظام الدولي الجديد. *المجلة الجزائرية للأمن و التنمية*(08).

محمد مطاوع. (جانفي, 2009). أوروبا والمتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار. *مجلة السياسة الدولية*(163).

مصطفى بخوش. (2006). *حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الأهداف و الرهانات*. الجزائر: دار الفجر.

مهدي بوكعومة. (جوان, 2018). واقع سياسة الجوار الأوروبية من سياسات الأورو–متوسطية. *مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، 4*.

موني عليلي. (: العلاقات الدولية)، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر3، 2002، 2002). السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة. *رسالة ماجيستر غير منشورة*. الجزائر، جامعة الجزائر 3.

ياسين السيد. (أكتوبر, 1998). أمن البحر المتوسط والشرق الأوسط. *مجلة السياسة الدولية*(118).